

Distr.: General
30 July 2019
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية

اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن

الاستثمار والابتكار وريادة الأعمال من أجل

بناء القدرات الإنتاجية والتنمية المستدامة

الدورة السابعة

جنيف، ١٧-١٩ حزيران/يونيه ٢٠١٩

تقرير اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن الاستثمار والابتكار وريادة الأعمال من أجل بناء القدرات الإنتاجية والتنمية المستدامة عن دورته السابعة

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، في الفترة من ١٧ إلى ١٩ حزيران/يونيه ٢٠١٩

أولاً - مقدمة

١- عُقدت الدورة السابعة لاجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن الاستثمار والابتكار وريادة الأعمال من أجل بناء القدرات الإنتاجية والتنمية المستدامة في قصر الأمم بجنيف، سويسرا، في الفترة ١٧-١٩ حزيران/يونيه ٢٠١٩. واستهدفت مناقشة الممارسات المسؤولة والمستدامة في مجال ريادة الأعمال والسياسات الحكومية الرامية إلى تيسير عملية تطوير ريادة الأعمال بما من شأنه تمكين الفئات المحرومة اقتصادياً، بما يشمل النساء والشباب والمهاجرين.

ألف - موجز الرئيس

١- الجلسة العامة الافتتاحية

٢- قالت نائبة الأمين العام للأونكتاد، في بيانها الافتتاحي، إن ريادة الأعمال تؤدي دوراً مركزياً في تمكين الانتقال إلى التنمية الشاملة والمستدامة. وبالمثل، سلم قرار الجمعية العامة ٧٣/٢٥ بشأن ريادة الأعمال من أجل التنمية المستدامة، الذي اعتمد في عام ٢٠١٨، بأهمية ريادة الأعمال في إيجاد الوظائف ودفع عجلة النمو الاقتصادي ودعم الابتكار وتحسين



جودة الحياة ومواجهة التحديات الاجتماعية والبيئية. كما تسهم ريادة الأعمال في تعزيز التماسك الاجتماعي والحد من عدم المساواة وتهيئة فرص للجميع، وخاصة للنساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة والفئات الضعيفة.

٣- ودكرت نائبة الأمين العام بأن جهوداً قد بُذلت في العقود الأخيرة من أجل تعزيز المسؤولية الاجتماعية للشركات، مما أدى إلى تصرف العديد من الشركات بقدر أكبر من المسؤولية، ليس فقط تجاه مساهميها، بل أيضاً تجاه مستهلكيها وموظفيها والمجتمع. وفضلاً عن ذلك، أدرك العديد من الشركات متعددة الجنسيات أن الإسهام في الأبعاد الاقتصادية والبيئية والاجتماعية لأهداف التنمية المستدامة قد حقق لها العديد من المميزات غير تحسين صورتها. ورغم أن إطار سياسات ريادة الأعمال الذي وضعه الأونكتاد قد أفاد من يعمل بشكل شامل من الشركات ورواد الأعمال، سيكون من الضروري أن تعتمد الحكومات المزيد من التدابير القائمة على احتياجات القطاعات المستهدفة. وفضلاً عن ذلك، يتعين أن تؤخذ في الاعتبار احتياجات المشروعات الصغيرة والمتوسطة عند تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وعلى سبيل المثال، يمكن للسياسات التي تستهدف ضمان الأمن الغذائي والزراعة المستدامة أن تسفر دون قصد عن عوائق لصغار الملاك والمشروعات البالغة الصغر. ومن شأن تقييم أثر التنظيم ووضع واستخدام مؤشرات إنمائية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة أن يشكل سبباً لمعالجة هذه الشواغل. وفي ضوء التحديات العديدة التي تواجه البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، يتعين على الحكومة أن تعمل يداً بيد مع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتهيئة بيئة مواتية لريادة الأعمال الشاملة وتطوير هذه المشروعات. وختاماً شددت نائبة الأمين العام على أهمية الاستماع لصوت الشباب وتبادل أفضل الممارسات بشأن ريادة الأعمال الشاملة من أجل تحديد تدابير ملموسة لتعزيز مساهمة القطاع الخاص في النمو المستدام.

٤- وفي معرض تقديمه للوثيقة TD/B/C.II/MEM4/20، المعنونة "ممارسات الأعمال المسؤولة والمستدامة والمسؤولية الاجتماعية للشركات وتطوير المشروعات"، شدد مدير شعبة الاستثمار والمشاريع على أهمية الأعمال التجارية وريادة الأعمال الشاملة في إنجاز أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر. فريادة الأعمال الشاملة يمكن أن تكون أداة قوية في مواجهة التحديات الاجتماعية والبيئية الرئيسية، بما في ذلك بطالة الشباب، والتمكين الاقتصادي للمرأة، والإدماج الاجتماعي والاقتصادي للمهاجرين واللاجئين. ويشدد إطار سياسات ريادة الأعمال الخاص بالأونكتاد على الحاجة إلى التعاون والتنسيق فيما بين جميع أصحاب المصلحة من أجل تهيئة بيئات شاملة في مجال ريادة الأعمال تمكّن هذا المجال من الازدهار. وحولت بعض الأعمال التجارية تركيزها من الإنفاق على المسؤولية الاجتماعية للشركات إلى تهيئة نماذج أعمال شاملة تحقق القيمة، مع التأثير في الوقت نفسه اجتماعياً وبيئياً. كما ينظر المستثمرون بشكل متزايد في الأثر الأوسع نطاقاً كجزء من حوافظهم. ولفت تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٩ الذي صدر مؤخراً الانتباه إلى الدور المتزايد للمناطق الاقتصادية الخاصة في تشجيع التنمية^(١).

(١) الأونكتاد، ٢٠١٩، تقرير الاستثمار العالمي ٢٠١٩: المناطق الاقتصادية الخاصة (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.19.II.D.12، جنيف).

باء- ممارسات الأعمال المسؤولة والمستدامة والمسؤولية الاجتماعية للشركات وتطوير المشروعات (البند ٣ من جدول الأعمال)

- ١- تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال اعتماد نهج شامل ومستدام للأعمال التجارية
- ٥- نُظمت حلقة نقاش عن تعزيز ريادة الأعمال من أجل التنمية المستدامة بقيادة خبراء من الكيانات التالية: مجلس الاستثمارات الفلبيني؛ الشبكة الألمانية للأعمال التجارية الشاملة؛ الوفد الدائم لغرفة التجارة الدولية لدى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف؛ منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية؛ الجامعة العامة للجنوب في كيه بهاتي؛ البنك الدولي.
- ٦- وقدم أحد الخبراء وصفاً للتحديات الخطيرة التي يواجهها المجتمع الدولي في سياق جهوده الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. فهناك حاجة ملحة لأن تعمل الحكومة والأعمال التجارية والمجتمع معاً من أجل دفع عجلة التغيير. ويجب أن تسعى الأعمال التجارية على وجه الخصوص إلى إدماج الاستدامة في جميع جوانب سلسلة القيمة - بما يتجاوز فكرة المسؤولية الاجتماعية للشركات باعتبارها عملية خيرية ويرسخ الاستدامة بحق في النموذج الأساسي للأعمال التجارية. وقال إن البنك الدولي قد وضع تسعة مبادئ للاستثمار المؤثر، موجهاً الانتباه إلى قيمة العمل مع الأعمال التجارية الكبيرة من أجل تحقيق الأثر بالقدر اللازم.
- ٧- وأوضح خبير آخر قيمة الأعمال التجارية الشاملة كوسيلة يمكن للقطاعين العام والخاص من خلالها أن يعملوا معاً على تحقيق الأثر الاجتماعي والتنمية الاقتصادية، وهي أهداف يتفقان عليها. فعلى سبيل المثال، تقوم شبكة الأعمال التجارية الشاملة، وهي مبادرة عالمية يمولها الاتحاد الأوروبي والحكومة الألمانية، بدعم الأعمال التجارية من أجل زيادة نماذج الأعمال التجارية الشاملة، وتشارك مع الحكومات في إنشاء أطر سياساتية مناسبة. وذلك يعني إدماج الاستدامة في النموذج الأساسي للأعمال التجارية وشمول الناس في قاعدة الهرم، سواء بتوفير السلع والخدمات المستهدفة أو بتعزيز فرص الأعمال التجارية للفقراء. وركزت الشبكة أول الأمر على جنوب شرقي آسيا، حيث أدارت برنامجاً مدته ثمانية عشر شهراً مع رابطة أمم جنوب شرق آسيا. كما استهدفت الشبكة أفريقيا، حيث توجد خطط للتعاون مع التحالف الأفريقي للعمل الخيري الاستثماري، وهي مبادرة رحب بها أحد الخبراء.
- ٨- واستعرضت إحدى الخبرات الفوائد التي حققتها الأعمال التجارية الشاملة في بلدها والخطوات الجاري اتخاذها من أجل زيادة تطوير هذا القطاع. وأضافت أن الفلبين، أحد أسرع الاقتصادات نمواً في آسيا، تعتبر الأعمال التجارية الشاملة عنصراً رئيسياً في استراتيجيتها الإنمائية للحد من الفقر. ونظراً للفوائد التي تتلقاها الشركات الكبرى من الدولة، عرضت خطة أولويات الاستثمار للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٠ الخاصة بمجلس الاستثمارات في هذا البلد حوافز ضريبية للأعمال التجارية في مجالي الزراعة والسياحة التي تعمل بطريقة شاملة. وأظهرت التجربة في مجملها أن الأعمال التجارية الشاملة يمكن أن تكون مربحة ومفيدة للمجتمعات المحلية.
- ٩- وعرضت إحدى الخبرات الحجج المتعلقة بقيام الأعمال التجارية وريادة الأعمال بتمكين أقل البلدان نمواً من الخروج من دائرة الفقر، وطلبت مساعدة الأونكتاد وبرنامجها لتطوير ريادة الأعمال (إمبريتيك) في هذا المسعى. واستناداً إلى المثال المتعلق بهاتي، قالت إن أقل

البلدان نمواً قد فاتتها الثورات الصناعية الثلاث الأولى وتحتاج الآن إلى التثبيت بالفرص التي تتيحها الثورة الرابعة. ويعد الابتكار ضرورياً لدفع عجلة النمو الاقتصادي، ويعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أداة من أدوات التغيير. وفي معرض إشارتها إلى التوصيات الواردة في تقرير أقل البلدان نمواً لعام ٢٠١٨^(٢)، أشارت الخبيرة إلى ضرورة قيام البلدان بتمكين تنمية مهارات شبابها في مجال ريادة الأعمال ويجذب استثمارات كبيرة من أجل إيجاد الوظائف. فيمكن للأعمال التجارية الهادفة، التي تتصرف بشكل أخلاقي ومسؤول، أن تدفع عجلة التغيير. ومع ذلك، ومن أجل تحقيق النمو الشامل، يتعين على الحكومات أن تهيئ الظروف السليمة التي تتيح للأفراد تنمية قدراتهم الشخصية عوضاً عن الاعتماد على المعونات.

١٠- وقال خبير آخر إن منظمته تهدف إلى تمكين الأعمال التجارية من أداء دور نشط في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وفي تحديد المجالات التي يمكن للأعمال التجارية أن تسهم فيها بشكل أفضل في التنمية المستدامة اجتماعياً وبيئياً. وفي معرض تأييده للمتحدثين الآخرين، أعرب عن دعمه لفكرة مشاركة الأعمال التجارية في تحقيق التنمية المستدامة، على النحو المعرب عنه في الهدف ١٧. وتهدف منظمته إلى جعل النظام التجاري العالمي يعمل للجميع، مع وجود خطط لإطلاق مشروع بالتعاون مع مؤسسات تابعة للاتحاد الأوروبي، لتيسير إمكانية حصول رواد الأعمال من اللاجئين على التمويل.

١١- وأشار خبير آخر إلى أن التصنيع الأساسي متأخر عن الهدف. ويلزم وجود نماذج جديدة في مجال الأعمال التجارية لكي يصبح التصنيع مستداماً. وأضاف أن منظمته تحث المجتمع الدولي على العمل معاً، مشيراً إلى التعاون مع الأونكتاد مؤخراً في مجال سياسات ريادة الأعمال في إثيوبيا كمثال جيد.

١٢- وأشار بعض الخبراء، في النقاش اللاحق، إلى نقص المؤشرات الاقتصادية القياسية التي تعتبر ضرورية لتيسير تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وفضلاً عن ذلك، يتعين مراعاة مؤشرات الرفاه عند الانتقال من المحصلة الثلاثية إلى المحصلة الرباعية. وقال أحد الخبراء إن استراتيجية وطنية للاستثمار المؤثر قد وُضعت في بلده، وتساءل عما إذا كانت هناك حاجة إلى قياس محسّن ومتسق للاستثمار المؤثر. واتفق عدد من الخبراء على أن القياس المتسق قد أصبح أكثر أهمية بما أن الاستثمار المؤثر قد انبثق عن سوق متخصصة. وبينما لا يوجد نهج مُجمل بعد، هناك عدة مبادرات واعدة بشأن الإبلاغ عن أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك مبادرات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والأونكتاد. ويتعين على صناعات السياسات التركيز على هذا المجال. وأشار أحد الخبراء إلى أن أهداف التنمية المستدامة باعتبارها نقطة انطلاق جيدة للقياسات، فيما أورد آخر مبررات التنسيق بين العمل المتعلق بالأعمال التجارية وريادة الأعمال، وإطار سندي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠.

٢- تهيئة بيئة داعمة لرواد الأعمال الشباب

١٣- عُقدت حلقة نقاش بشأن البيئات الداعمة لرواد الأعمال الشباب. وتشكل فريق النقاش من خبراء من الكيانات التالية: شعبة الشباب في الكومنولث، المملكة المتحدة لبريطانيا

(٢) الأونكتاد، ٢٠١٨، تقرير أقل البلدان نمواً ٢٠١٨: ريادة الأعمال لإحداث التحول الهيكلي - بعيداً عن واقع سير الأعمال كالمعتاد (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.18.II.D.6، نيويورك وجنيف).

العظمى وأيرلندا الشمالية؛ إنتربرايز أوغندا (Enterprise Uganda)، أوغندا؛ الوكالة الإيطالية للتعاون الإنمائي، إيطاليا؛ مزرعة نيرو - تو (Nyero-Too) للدواجن، أوغندا؛ الخطة الدولية - فنلندا، فنلندا؛ المشروع الاجتماعي لأفريقيا، غانا؛ دائرة توظيف الشباب، الكاميرون.

١٤ - وأعرب العديد من الخبراء عن تقديرهم لمشاركة الشباب في الدورة وأشاروا إلى أنهم طوروا زيادة الأعمال من أجل إيجاد فرصهم الخاصة وحل مسائل الاستدامة. وقد دعمت آليات التمويل التقليدية مثل المنح والقروض المدعومة إيجاد فرص العمل الحر للفئات المحرومة. ومع ذلك، ونظراً للقيود الراهنة على ميزانيات الحكومات، يمكن لأدوات التمويل مثل ضمانات القروض والائتمان البالغ الصغر والتمويل الجماعي والإقراض بين الأقران والاستثمار المقدم من المستثمر الراعي بقيادة القطاع الخاص أن تكمل دور التدابير المالية التقليدية. ومن أجل مواجهة تحديات الثورة الصناعية الرابعة، التي من شأنها إحداث زيادة في الطلب على المؤهلات من مجالات العلم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات في ميدان التصنيع، يلزم بذل جهود خاصة من أجل التغلب على عقبة المهارات لدى رواد الأعمال الشباب في البلدان النامية الذين يعانون من تفاوت كبير في المعلومات في مجال التكنولوجيات الجديدة ومن عدم كفاية إمكانية الحصول على المعارف.

١٥ - وأبرز أحد الخبراء الشراكة الطويلة بين الكومونولث والأونكتاد التي تمثلت أهم نتائجها في دليل للسياسات عن ريادة الشباب للأعمال ومجموعة أدوات للسياسات عن ريادة الشباب للأعمال للاقتصاديين الأزرق والأخضر^(٣). ومن المهم اعتماد نهج شامل وضمان الاتساق بين السياسات المتعلقة بالاقتصاد وتطوير القطاع الخاص والابتكار. وفضلاً عن ذلك، فإن من الضروري في سياق صنع السياسات تهيئة مجال للتدابير المبتكرة الاستشرافية الطويلة الأجل عوضاً عن مواجهة التحديات الفورية. فعملية صنع السياسات بحاجة إلى التكيف المستمر مع سرعة التغيير المتزايدة.

١٦ - وفي غانا، أبرزت تجربة المشروع الاجتماعي لأفريقيا أهمية التدريب المهني والتكنولوجيا من أجل تهيئة فرص للجميع. وعلى وجه الخصوص، فإن من الضروري تعليم النساء في مجالات العلم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، وتوفير برامج للمساعدة التقنية تستهدف النساء والرجال من أجل إيجاد حلقات مثمرة من التعلم بين الجنسين. وهناك فروق كبيرة بين المناطق الحضرية والريفية - من حيث البنى التحتية وإمكانية الحصول على التكنولوجيا الرقمية وتكنولوجيا الاتصالات وإمكانية الاستفادة من مبادرة دعم ريادة الأعمال - حيث يعاني سكان الريف من الحرمان. وأشار أحد الخبراء إلى أن إمكانية استفادة الشباب من الابتكار مسألة لا تتعلق بالتدريب المتعلق بالمهارات والقدرات فقط، بل بالمركز الاجتماعي كذلك. وفي هذا الخصوص، يتعين أن تعزز المنظمات من تحسين إمكانية وصول الشباب لمراكز القيادة.

١٧ - ودكر خبير آخر بأن رواد الأعمال عليهم تلبية طلبات السوق والتنافس، وأن هذين الشرطين يمثلان تحديات جسيمة لا تنتهي. وقال إن التدريب على ريادة الأعمال يتعين أن يركز على عوامل الكفاءة السلوكية، التي يجب تكيفها باستمرار. كما شدد خبير آخر على أهمية

(٣) UNCTAD, 2015, *Policy Guide on Youth Entrepreneurship* (United Nations publication, New York and Geneva); Commonwealth Secretariat, 2018, *Youth Entrepreneurship for the Green and Blue Economies: Policy Toolkit* (Commonwealth Secretariat, London)

شبكات الثقة التي يمكن أن تشكل مصدراً للتمويل من خلال ائتمان الموردين. ويعد نقص الخدمات التجارية المهنية مثل خدمات الخبرة التقنية والصيرفة والمحاسبة أحد العوائق الرئيسية أمام نمو الأعمال التجارية.

١٨- وقال أحد الخبراء إن التعليم هو الحل الأكثر وضوحاً لنقص رأس المال البشري في الكاميرون مثلاً. ويتسم الإعلان المتعلق باستراتيجية زيادة الشباب للأعمال، الذي روجت له وكالات الأمم المتحدة، بالأهمية لأنه يعترف بصوت الشباب وما يقدمونه من حلول. وقال خبير آخر إنه لا يتعين اعتبار الأطفال والشباب متلقين فقط، بل عناصر فاعلة في التنمية الاقتصادية. ومن المهم إيلاء الاهتمام بتطلعات الشباب ونواياهم ببدء مشاريع جديدة هادفة، حيث كثيراً ما لا يعد إدرار الربح أهم الأولويات بالنسبة لجميع رواد الأعمال الشباب. فعلى سبيل المثال، أظهر شباب في إيطاليا اهتماماً شديداً بصناعة الثقافة، ويقدم التعاون التقني الإيطالي الدعم في هذا المجال. واتفق عدد من الخبراء على ضرورة بذل جهود أكبر لإدراج الشباب في عملية صنع القرار.

٣- تمكين رائدات الأعمال

١٩- عُقدت حلقة نقاش عن تمكين رائدات الأعمال. وتشكل فريق النقاش من خبراء من الكيانات التالية: شبكة سيدات الأعمال في الكومنولث، المملكة المتحدة؛ دِل (Dell)، الداغرك؛ مركز تطوير المشاريع، نيجيريا؛ المنظمة الدولية للفرنكوفونية، سويسرا؛ هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، سويسرا؛ جامعة غرب اسكتلندا، المملكة المتحدة/جمهورية تنزانيا المتحدة؛ الأكاديمية الدولية للروبوتات، الأردن؛ مبادرة حتمية التمكين الاقتصادي للمرأة، المملكة المتحدة.

٢٠- وسلم العديد من الخبراء بأهمية البرامج والسياسات التي تستهدف رائدات الأعمال وأهمية الاعتراف بالنتائج الممتازة التي يمكن للمرأة تحقيقها عندما تتلقى الدعم اللازم. وذكر أحد الخبراء أن المنظمة الدولية للفرنكوفونية قد دعمت بنجاح رائدات أعمال من خلال حاضنات في البلدان الأفريقية الناطقة بالفرنسية. ويمكن لاعتماد سياسات مالية شاملة، كتلك المتبعة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، أن يساعد على سد فجوة التمويل. ويعد تبادل أفضل الممارسات من خلال الشبكات الرقمية، مثل الشبكة الفرنكوفونية لريادة المرأة للأعمال، أساسياً كذلك في تحديد نماذج رائدات الأعمال الناجحات اللاتي يمكن أن يمثلن إلهاماً لأخريات.

٢١- وقال أحد الخبراء إن تنظيم فعاليات للتمويل من أجل رائدات الأعمال يمكن أن يشكل أسلوباً فعالاً للتغلب على الحواجز الثقافية. ويتعين تيسير إمكانية حصول رائدات الأعمال على رأس المال والتمويل - فالنساء يكافحن من أجل الحصول على تمويل من أجل المشاريع التجارية، حتى في وادي السيليكون. وأشار خبير آخر إلى أن النساء في بعض البلدان يواجهن صعوبة في الاقتراض، حيث غالباً ما يكون الضمان لدى الرجال. وتعد الشبكات النسائية هامة لأنها تعطي رائدات الأعمال القدوة ونماذج المشاريع التجارية الناجحة.

٢٢- ونظراً لأن النساء يشكلن مجموعة غير متجانسة، يتعين تكييف السياسات لتناسب السياقات المختلفة. وفي كندا على سبيل المثال، عززت أنظمة محددة في مجال المشتريات العامة من تنمية ريادة المرأة للأعمال، حيث يلزم توفير ١٥ في المائة من السلع والخدمات للحكومة من

أعمال تمتلكها نساء. واتباعاً لهذا النموذج، وضعت هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة برنامجاً مشتملاً على مراعاة للاعتبارات الجنسانية لإدراج المزيد من الأعمال التجارية الصغيرة التي تديرها نساء. كما صممت الهيئة برنامجاً للمساعدة التقنية للتمكين من تعزيز مشاركة المرأة في سلاسل القيمة وشجعت الشركات على اعتماد مبادئ التمكين الاقتصادي للمرأة. وقد تفاقمت أيضاً الحواجز أمام ريادة المرأة للأعمال بسبب الفساد الذي حال دون وجود إجراءات واضحة ومنصفة في مجال المشتريات يمكن للنساء في ميدان الأعمال التجارية تطبيقها.

٢٣- وأشار خبير آخر إلى قدرة عمليات الشراء الأكثر انفتاحاً وشفافية ومراعاة للاعتبارات الجنسانية على تشجيع تمكين المرأة. وفضلاً عن ذلك، فإن رؤساء دول الكومنولث قد سلموا مؤخراً بأن الحواجز أمام ريادة المرأة للأعمال هي حواجز عامة. وبالتالي هناك حاجة إلى سياسة وبرامج مراعية للاعتبارات الجنسانية في مجالي التجارة وريادة الأعمال، مثل برنامج تطوير ريادة الأعمال (إمريتيك) للمرأة في ماليزيا. ويتعين وضع سياسات مراعية للاعتبارات الجنسانية في جهد يراعي المساواة والإنصاف، حيث إن المسائل التي تواجه ريادة المرأة والرجل للأعمال هي نفسها ولكن السياسات لها تأثيرات مختلفة على الرجال والنساء. وفي هذا الصدد، ثمة حاجة إلى إحصاءات مصنفة وبيانات محددة حسب نوع الجنس، وهي نادراً ما تكون متاحة. وشدد عدد من الخبراء على أنه لا توجد سياسات محايدة جنسانياً بالفعل.

٢٤- ولا يمكن إغفال أهمية مجالات العلم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات. وعادة ما تكون هذه المجالات متاحة بقدر أقل للفتيات والنساء، ولكنها مع ذلك مهمة لضمان إعداد النساء لسوق العمل المستقبلية. وحيث إن فجوة التكنولوجيا بين الرجال والنساء راسخة في ميدان التعليم، فإن تعليم ريادة الأعمال يعد ضرورياً في المرحلة الابتدائية. ويمكن لتدابير مثل الموافقة على إجازة الأبوين للرجال أن تمثل إجراءً فعالاً لإصلاح سوق العمل بأسلوب أكثر شمولاً ولمساعدة النساء على تحقيق توازن أفضل بين العمل والحياة الشخصية.

٤- رواد الأعمال المهاجرون: التعجيل بالاندماج والتنمية الاقتصادية

٢٥- كُرست حلقة النقاش التالية لإدماج رواد الأعمال المهاجرين وما يتعلق بهم من تنمية اقتصادية. وتشكل فريق النقاش من خبراء من الكيانات التالية: أركاديا لتكنولوجيات سلسلة السجلات المغلقة (Arcadia Blockchain Technologies) وأركاديا لسلسلة السجلات المغلقة من أجل اللاجئين (Arcadia Blockchain for Refugees)، سويسرا؛ وزارة الخارجية الاتحادية السويسرية؛ هلب كود (Help Code)، إيطاليا؛ سينغا جينيفا (Singa Geneva)، سويسرا؛ يونيفيرسيتي كوليدج لندن، المملكة المتحدة؛ جامعة جنوب الدانمرك في أودنسه، الدانمرك؛ البنك الدولي/مركز الهجرة في منطقة البحر المتوسط، فرنسا.

٢٦- وأبرز أحد الخبراء أهمية التعاون المشترك بين المنظمة الدولية للهجرة ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان والأونكتاد، الذي أدى إلى إتمام دليل سياسات ريادة الأعمال للمهاجرين واللاجئين. وهناك عدة قواسم مشتركة بين دليل السياسات ونهج الحكومة السويسرية إزاء الهجرة والتنمية: فمن المهم إدماج المهاجرين واللاجئين في البيئات المحلية لريادة الأعمال، حتى مع عدم وجود نهج واحد ملائم للجميع، ويتعين تهيئة بيئات شاملة في مجال ريادة الأعمال

وفقاً للاحتياجات والظروف المحلية. وينبغي أن يتقاسم مسؤولية التنفيذ جميع أصحاب المصلحة في بيئة ريادة الأعمال - القطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية، والمؤسسات المحلية. وقد شكلت الجمعيات المحلية في العديد من الحالات محرك إدماجهم، ولكن ذلك يتعين إنجازه بالتضافر مع السكان المحليين الذين ربما يعانون من ظروف حرمان مماثلة. وفي هذا الصدد، ينبغي تسوية الوضع القانوني للمهاجرين على سبيل الأولوية من أجل تيسير الاندماج.

٢٧- وذكر أحد الخبراء بأن العديد من اللاجئين، من الشرق الأوسط مثلاً، يستقرون في مراكز عمرانية، وليس في مخيمات. وهذا يجعل من المهم اعتماد تدابير تهدف إلى إدماجهم في المجتمعات المحلية وإدراك الدور الاستباقي الذي يتعين على الحكومات المحلية تأديته في هذا السياق. وفي هذا الصدد، أشار عدد من الخبراء إلى أن دراسات الحالات الفردية الواردة في دليل سياسات ريادة الأعمال للمهاجرين واللاجئين الصادر عن المنظمات الثلاث السالفة الذكر تبين بوضوح أن ريادة الأعمال يمكن أن تساعد. فرواد الأعمال المهاجرون واللاجئون يوجدون وظائف ويقدمون خدمات اقتصادية ويدفعون ضرائب ويسهمون بأشكال أخرى في حياة المجتمع المحلي، مما ييسر من قبولهم والاعتراف بهم. وينبغي أن تشمل المعونة الحكومية المستوى المحلي، والعمل مع موظفي الحكومات المحلية والجمعيات والجماعات المعنية بالدعوة والمنظمات الدولية. ويمكن للبلديات المضيفة أن توفر فرص التعلم والتواصل للمهاجرين، وخاصة مع القطاع الخاص. ويمكن للحكومات المحلية أيضاً أن تقدم حوافز وتستثمر في البنى التحتية من أجل تمكين رواد الأعمال المهاجرين. وبما أن جماعات الأقران المحلية قد تنسم أحياناً بالعداء تجاه المهاجرين، فمن الضروري وضع استراتيجية فاعلة للتواصل من أجل تنوير السكان المحليين وتبديد الخرافات. ويمكن أيضاً لنقل المهاجرين إلى مدن صغيرة أن يساعد على تعويض شيخوخة السكان وتحسين فرص النجاح الاقتصادي للمهاجرين.

٢٨- وعرض أحد الخبراء عمل منظمته مع اللاجئين والمهاجرين، مشيراً إلى أهمية سد الفجوة بين القطاع الخاص والمنظمات غير الهادفة للربح. ويعد وجود شبكة محلية قوية أمراً أساسياً من أجل تعزيز إمكانية حصول رواد الأعمال اللاجئين والمهاجرين على رأس المال ومن أجل كسب التأييد لإنشاء بنى تحتية تنظيمية تمكينية. وهناك حاجة إلى فترة استيعاب أطول للاجئين والمهاجرين الراغبين في بدء عملهم التجاري الخاص، حيث يمثل الخوف من الخسارة الفورية لاستحقاقات الرعاية الاجتماعية في معظم البلدان الأوروبية مانعاً واضحاً أمام تأسيس مشاريعهم الناشئة وإضفاء الطابع الرسمي عليها. وفي هذا الصدد، يتعين على الحكومات أن تتيح فترة استيعاب أطول بعد بدء العمل التجاري قبل وقف ما تقدمه من مساعدة في مجال الرعاية.

٢٩- ويمكن للجامعات أيضاً أن تساعد على إدماج المهاجرين واللاجئين في المجتمعات المحلية. فبإمكان التكنولوجيا والتعلم المختلط، مثلاً، أن يساعدا على بناء الشبكات. وبإمكان الحاضنات إشراك مرشدين لتعليم المهاجرين وتوفير فرص التواصل لهم. وهناك حاجة إلى تعزيز إمكانية الحصول على رأس المال وتحسين القياسات وزيادة الخبراء من الوسط الأكاديمي الذين يمكنهم دراسة مجال ريادة المهاجرين للأعمال. وفضلاً عن ذلك، ثمة حاجة إلى التوعية بمرحلة ما قبل الهجرة، بما يشمل شواغل ودوافع من يحتمل نزوحهم.

٣٠- وأبرز أحد الخبراء دور سلسلة السجلات المغلقة في تبسيط إمكانية الاستفادة من البنى التحتية للمدفوعات والتحويلات، التي غالباً ما تكون غير متاحة للاجئين والمهاجرين.

وتعد إمكانية الاستفادة من هذه البنى التحتية شرطاً ضرورياً لإدماج اللاجئين والمهاجرين في بيئات ريادة الأعمال. وهي في مصلحة الحكومات المحلية أيضاً، شريطة أن تقدم هذه الحكومات حوافز لرواد الأعمال لبدء مشاريع جديدة. وهناك حاجة إلى تحقيق توازن بين الإفراط في التنظيم وعدم كفايته من أجل إتاحة النشر الآمن لتكنولوجيا جديدة مثل سلسلة السجلات المغلقة لفائدة المستهلكين ورواد الأعمال.

٣١- إن الوضع القانوني غير المستقر وغير المؤكد للمهاجرين يصعب عليهم الخوض بنجاح في مشاريع طويلة الأجل في ميدان ريادة الأعمال. وفي هذا الخصوص، اقترح أحد الخبراء استحداث وثيقة هوية مبسطة أو جواز سفر للمهاجرين من أجل المساعدة على معالجة هذا الوضع. ويمكن للبرمجيات وتكنولوجيا المعلومات أيضاً أن تمكن المنظمات من رصد وتتبع وتوزيع المعونة بكفاءة على اللاجئين والمهاجرين. وأوضح خبير آخر كيف أن تكنولوجيا سلسلة السجلات المغلقة توفر حلاً قد يمكن المنظمات غير الحكومية من تحديد وجمع الضرائب، ودعم توزيع القروض، وتقديم التأمين لرواد الأعمال. ويمكن للبرمجيات التصوير بالسواتل أن تساعد على تتبع حركة اللاجئين والمهاجرين، مما قد يساعد بدوره على توجيه قوافل المهاجرين عبر المناطق الخطرة فضلاً عن تيسير المعونات. ويتعين ترشيد اللوائح التنظيمية من أجل المساعدة على تشجيع رواد الأعمال الصغار على بدء المشاريع التجارية، ويلزم أن يعمل الجميع معاً للاستفادة من أوجه التضافر.

٣٢- وناقش المشاركون في حلقة النقاش دور شبكات الشتات، وبرامج نقل معارف المغتربين، وأنظمة الرصد الدولية السليمة استناداً إلى تقييم موثوق للأثر.

٥- تنمية بيئات شاملة في مجال ريادة الأعمال في العالم الرقمي

٣٣- بحث فريق من الخبراء البيئة الشاملة في مجال ريادة الأعمال في العالم الرقمي. وتشكل الفريق من ممثلين عن الكيانات التالية: أفوسيت ناتشرال كابيتال (Avocet Natural Capital)، المملكة المتحدة؛ مجلس منظمات القطاع التطوعي المعني بالأقليات الإثنية - اسكتلندا، المملكة المتحدة؛ المنظمة الأوروبية للبحوث النووية (سيرن)، سويسرا؛ مؤسسة العلوم والتكنولوجيا الأرمينية، أرمينيا؛ فوندتك (Fondetec)، سويسرا؛ كوينغا (Kubinga)، أنغولا؛ ذا غريت فيلج (The Great Village)، فرنسا؛ جامعة هرتفوردشير، المملكة المتحدة.

٣٤- وعرض أحد الخبراء عملية تطوير البيئة المحلية. فقد دعمت شركته، منذ نشأتها، أكثر من ٦٠٠ مشروع تجاري من خلال القروض المباشرة، والمشاركة في أماكن العمل، والتدريب، والتوجيه. وعلى سبيل المثال، حقق برنامج سويسري معدل بقاء بنسبة ٩٠ في المائة بعد خمس سنوات، وهو أعلى بكثير من المتوسط في جنيف. وأشار الخبير إلى أن المنافسات بين الأعمال التجارية يمكن أن تمثل سبيلاً نحو إنشاء بيئة شاملة. فشركته تدعم جائزة الفكرة (Idea Prize) لأفكار الأعمال التجارية القابلة للبقاء ذات الأثر الاجتماعي والبيئي. وفيما يتعلق بالرقمنة، فإن التكنولوجيا تطرح ثلاثة تحديات رئيسية هي: التسويق الرقمي، والإدارة المالية، والتشغيل الآلي للعمليات. ويحتاج رواد الأعمال إلى القدوة، ودعم الأقران، والمنصات يسيرة التكلفة التي تقدم حلولاً للعديد من الأعمال التجارية. فمنصة جنيف أفنيو (Genève Avenue)، على سبيل المثال، مكّنت أعمالاً تجارية محلية من التواجد على شبكة الإنترنت.

٣٥- وقالت خبيرة أخرى إن البيئة الرقمية تقدم فرصة لإنشاء بيئة شاملة بقدر أكبر بكثير في مجال ريادة الأعمال. وكانت قد أسست منصة لتمكين الناس من التعاون بناء على أفكار مشتركة وشعور بوحدة الهدف من خلال إنشاء مجتمع افتراضي يتواصل فيه الناس على أساس القيم لا السمات الشخصية. وقد أسست العديد من المبادرات على تلك المنصة، ومن بينها مبادرات تستهدف تدريب رواد الأعمال ودعم عودة النساء إلى سوق العمل ومساعدة الشركات على المشاركة في مشاريع مؤثرة.

٣٦- وعرض أحد الخبراء تجربته في إنشاء مركز للعلم والتكنولوجيا في أرمينيا. وبدءاً بالهيكل الخارجي لأحد المباني، أنشأت المؤسسة التي يمثلها مركز حضانة وتعبيل شامل يركز على الابتكار ويوفر منحاً للزمالة لأفضل الخريجين الحاصلين على الدكتوراه من جامعات البلد. وقد اشتركت المؤسسة مع الأرمن في الشتات لإنشاء شبكة من المستثمرين الرعاة عن طريق الاستفادة من شبكات الأرمن الواسعة الانتشار حول العالم.

٣٧- وتحدث أحد رواد الأعمال الشباب عن البيئات الشاملة استناداً إلى تجربته باعتباره شريكاً مؤسساً لخدمة تشارك في استخدام السيارات بأنغولا. وتشمل تحديات إنشاء عمل تجاري جديد في أحد أقل البلدان نمواً نقص إمكانية الوصول إلى الإنترنت للمستهلكين والموظفين المحتملين. وفي بلده، يشكل نقص المواد المتاحة باللغة الأم لدعم الناس في إمكانية الحصول على الخدمات الرقمية حاجزاً هائلاً أمام الرقمنة. وهناك حاجة إلى تحسين كفاءة الاستثمار المؤثر، وتقديم حوافز ضريبية، وتوفير موارد مثل مركز برنامج تطوير ريادة الأعمال (إمبريتيك) التابع للأونكتاد في أنغولا.

٣٨- واستعرض خبير آخر عمل منظمته مع الأقليات الإثنية في اسكتلندا. وعلى الرغم من التمييز في سوق العمل، يتلقى المهاجرون في اسكتلندا الدعم لإنشاء مؤسسات اجتماعية. وقال إن بإمكان الحكومات تحسين دعم هذه الأنواع من الأعمال التجارية عن طريق توفير التمويل الميسر التكلفة للمنظمات الخاصة التي تضمن الدعم المحدد الهدف للمجتمعات المحلية المهمشة.

٣٩- وقال خبير آخر إن نموذجاً شاملاً ومستداماً للأعمال التجارية يمكن أن يعالج المسائل المتعلقة بالاستدامة التي تواجه العالم عن طريق استحداث اقتصاد تدوير زراعي. فالمنظمة التي يمثلها تنادي بالزراعة المستدامة والطاقة المتجددة والوقود الأخضر. ومن خلال وضع نهج يتسم بقدر أكبر من التدوير في مجالي الزراعة والطاقة، ساعدت المنظمة على تمكين المزارعين من تحقيق أرباح بشكل مستدام.

٤٠- ووفقاً لخبيرة أخرى، يتعين على المؤسسات التكنولوجية بذل المزيد من الجهود لضمان تهيئتها بيئة شاملة لريادة الأعمال، بطرق منها توفير تمويل إضافي. وقد أطلقت منظماتها ثلاث مبادرات لزيادة الشمول وهي: اجتماعات مفتوحة حيث يمكن للناس من جميع الخلفيات لقاء العلماء والمهندسين التابعين للمنظمة، وشبكة من حاضنات الأعمال التجارية، ومدرسة صيفية مدفوعة التكاليف بالكامل لرواد الأعمال المتعلقة بالتكنولوجيا المتقدمة في المنظمة.

٤١- وعرض أحد الخبراء أفكاره بشأن النتائج غير المقصودة التي يمكن للثورة الصناعية الرابعة أن تحدثها، بما في ذلك تراجع الخيارات وارتفاع الأسعار بالنسبة للمستهلكين. ويتمثل أحد التحديات الرئيسية في تركيز رأس المال والنفوذ في يد عدد قليل من شركات التكنولوجيا الكبيرة

التي قد تختار إما استخلاص القيمة أو إنتاجها. وستؤثر رقمنة الاقتصادات على المساواة بين الجنسين، نظراً للتفاوت في المهارات الرقمية وإمكانية الوصول.

٦- تجاوز المسؤولية الاجتماعية للشركات نحو المشاركة الاجتماعية للشركات

٤٢- بحث فريق من الخبراء عملية الانتقال من المسؤولية الاجتماعية إلى المشاركة الاجتماعية في عالم الأعمال التجارية.

٤٣- وتشكل الفريق من خبراء من الكيانات التالية: بي لاب (B Lab)، سويسرا؛ مركز المسؤولية والاستدامة على مستوى الشركات، جامعة زيورخ، سويسرا؛ الشبكة الدولية للأعمال التجارية العائلية وبي ماركت بيلدر (B Market Builder)، سنغافورة؛ مركز الابتكار الصناعي، منطقة الرسيل الصناعية، عُمان؛ مجموعة إنتر أيكيا (Inter IKEA) المعنية بالاستدامة، السويد؛ المعهد الدولي لتطوير الإدارة، سويسرا؛ مجموعة لافارج هولسيم (Lafarge Holcim)، سويسرا؛ إل - جي - تي كابتال بارتنرز (LGT Capital Partners)، سويسرا؛ سويس ساستينابل فاينانس (Swiss Sustainable Finance)، سويسرا.

٤٤- وأشار أحد الخبراء إلى أن مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات شهد تحولاً في السنوات الأخيرة، فقد نجحت الشركات في الحد من الآثار السلبية الاقتصادية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة، ولكن من المهم أن تركز الآن على زيادة الآثار الإيجابية لنشاطها إلى أقصى حد. ومع ذلك، فإن النظام الحالي للمحاسبة المتعلقة بالمخاطر والعوائد يزيد من صعوبة قيام الأعمال التجارية بالاستثمار في البلدان النامية أو العمل مع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سلاسل الإمداد الخاصة بها في البلدان النامية. وأشار إلى ضرورة تغيير لغة النقاش وإلى أنه يتعين على صناعات السياسات البدء في التفكير بقدر أكبر عن الكيفية التي يمكن بها للاستثمار في البلدان النامية أن يحقق منافع على مستوى التنمية المستدامة من خلال التواصل المجدي مع بيئة الأعمال التجارية المحلية.

٤٥- وعرضت خبيرة أخرى رؤية شركتها المتعلقة بتهيئة حياة يومية أفضل لأكثر عدد ممكن من البشر. وقد حددت الشركة جدول أعمالها في مجال الاستدامة حتى عام ٢٠٣٠ لتمكينها من أن تتبع نهج التدوير وتعمل على تحسين المناخ، وتعزز الحياة الصحية المستدامة، وتشجع على إقامة مجتمع يتسم بالإنصاف والمساواة. فمن الممكن بالفعل أن تنتقل الشركات من مجرد القيام بالعمل كالمعتاد إلى إدماج الاستدامة في أنشطتها الأساسية.

٤٦- وفيما يتعلق بتطور المسؤولية الاجتماعية للشركات والأعمال التجارية المستدامة، قال أحد الخبراء إن كمية البيانات المتاحة عن المسؤولية الاجتماعية للشركات من الشركات الكبيرة قد زادت بشكل هائل في الأعوام العشرين الأخيرة. ولكن ذلك كان انعكاساً لقيام الشركات بجعل نموذج عملها القائم أكثر استدامة وليس تحركاً حقيقياً نحو تحقيق الاستدامة. وفي النظام المصرفي الحالي، تتخذ قرارات الاستثمار على أساس المخاطرة والعائد. ولم تتمكن محاولات إدراج قضايا البيئة والمجتمع والحوكمة في هذه المعادلة من إنجاز استثمارات حقيقية في مجال الاستدامة. ومن أجل تحقيق التغيير، اقترح الخبير أن يقوم المحللون بتوضيح الاستدامة لأصحاب الأصول. فالجيل القادم سيكون أكثر اهتماماً بالآثار والقيمة وسيتمكن من إعادة توجيه الهياكل الراهنة.

٤٧- وقال خبير آخر إن منظمته تحاول إيجاد هيكل سوقي لاقتصاد مستدام. ونظراً لأن الأعمال التجارية لا تستطيع إدارة ما لا يمكنها قياسه، فإن من الضروري تزويدها بأداة معيارية تُدرج الاستدامة بشكل كامل في نموذج العمل التجاري. وركز العمل على بلوغ أهداف التنمية المستدامة، ومن أجل تحقيق تقدم، تعمل شركته مع الاتفاق العالمي من أجل إدراج أهداف التنمية المستدامة بشكل مجد في أداؤها الخاصة بالقياس.

٤٨- ونظراً للتركيز طويل الأجل على الأعمال التجارية العائلية، قال أحد الخبراء إن هذه الأعمال في وضع يسمح لها بقيادة الرأسمالية الشاملة من خلال التصرف بصورة أخلاقية أفضل. ويمكن للأعمال التجارية أن تستفيد مما قيمته ١٢ تريليون دولار من الفرص التي يتيحها تحقيق أهداف التنمية المستدامة. فالأعمال التجارية العائلية تحقق قدراً أكبر من الاستدامة، مثلاً، عن طريق العمل مع الأشخاص في المجتمعات المحلية المنخفضة الدخل من أجل تحسين التوزيع، ودفع أسعار أفضل للسلع الأساسية، والحصول على المعادن النفيسة بشكل أخلاقي، وتطوير تكنولوجيات نظيفة.

٤٩- وقال خبير آخر إن منظمته تسعى إلى تحقيق أثر إيجابي من خلال اتخاذ خطوات لزيادة القيمة إلى الحد الأقصى من اقتصاد التدوير ومن خلال استهدافها لتحقيق غايات الاستدامة. وعلى سبيل المثال، يعمل أحد المقدمين البارزين لخدمات إدارة النفايات على ضمان إدارتها واستخدامها بشكل مستدام. ويشكل مشروع آخر، هو مشروع الأربع عشرة شجرة، نموذجاً لريادة الأعمال داخل المؤسسات. فقد جذب المشروع، الذي أطلقه متدرب في المنظمة، رؤوس أموال بقيمة ١٠ ملايين فرنك سويسري. واستعاض المشروع عن مواد بناء كثيفة الاستهلاك للطاقة في ملاوي ببدائل مستدامة، وهو يتوسع ليشمل ١٥ بلداً أفريقيًا آخر. ورداً على استفسار من أحد الخبراء بشأن استخدام الأعمال التجارية لعملية احتجاز الكربون، أجاب الخبير بأن منظمته تشارك في هذه المشاريع بما في ذلك مع المفوضية الأوروبية.

٥٠- وقال أحد الخبراء إن منظمته العاملة في مجال الاستثمار قد انتقلت من مجرد استبعاد أسهم الأعمال التجارية الضارة من محافظتها إلى برنامج يركز على الاستدامة. فقد وضعت منظمته أدواتها التقييمية الخاصة للتعامل مع مسألة الإبلاغ غير الموثوق بشأن الاستدامة فيما يتعلق بالتقارير الداخلية. وبإمكان الأسهم الخاصة تشجيع الممارسات المستدامة. ومن جانب العميل، ورغم أن المستثمرين يعتبرون أهداف التنمية المستدامة محل اهتمام، فإن نسبة قليلة منهم فقط قامت بتخصيص رأس مال أو بإدراجها في حوافظها. وقيمت شركته أثر الأعمال التجارية على الأهداف المذكورة بأنه أثر سلبي؛ ومع ذلك، أظهر تحليل إضافي أن الشركات الأفضل أداءً كانت تحقق إنجازاً في مجالات عدة. ويمكن للأعمال التجارية والاستثمارات أن تمثل شريكاً فعالاً في تحقيق نتائج على صعيد الاستدامة.

٥١- وبيّن أحد الخبراء الكيفية التي يمكن بها للابتكار الاجتماعي من الأعمال التجارية أن يقدم حلولاً جديدة أكثر فعالية للمشاكل الاجتماعية والبيئية. ومن أجل تحقيق الاستدامة، يجب على الأعمال التجارية أن تحدد غاية ذات جدوى وتربطها بفكرة إحداث الأثر. ويجب أن يكون هذا النوع من الأنشطة جزءاً من النموذج الأساسي للأعمال التجارية. وذكر خبير آخر أن الحكومات تسعى إلى الاحتفاظ بالسيطرة التنظيمية بما يضر بالابتكار.

٥٢ - واستفسر أحد الخبراء عما إذا كان نظام التمويل المستدام الجديد يفي حقاً باحتياجات المستثمرين أو ما إذا كان يحدث فرقاً في أقل البلدان نمواً - مثلاً من خلال مشتريات سويسرا من الكاكاو. ورداً على ذلك، قال خبير آخر إن المصارف لها دور في توفير المعلومات للمستهلكين بشكل مجدٍ، وإن الاتحاد الأوروبي يقوم بعمل جيد لتحديد الاستثمار الأخضر المفيد. وسلم خبير آخر بعدم تسليط الضوء بما يكفي وأشار إلى أن الأداة الجديدة مع الاتفاق العالمي من شأنها المساعدة على حل هذه المشكلة.

٥٣ - واتفق عدد من الخبراء على أن وضع إطار سياساتي فعال يشجع على الممارسات المسؤولة في مجال الأعمال التجارية وعلى الشراكات بين القطاعين العام والخاص التي تضم أصحاب مصلحة متعددين يمكن أن يساعد الشركات المحلية، وخاصة الشركات الصغيرة، على الوفاء بمتطلبات الاستدامة للمشتريين العالميين وضمان تصرف الشركات بشكل مسؤول اجتماعياً وبيئياً.

٧ - الاستفادة من الاستثمار المؤثر

٥٤ - ناقش فريق من الخبراء كيفية إنشاء وتعزيز الروابط بين رواد الأعمال المستدامة والمستثمرين المؤثرين. وتشكل الفريق من ممثلين عن الكيانات التالية: معهد الدراسات العليا الدولية والإمنائية، سويسرا؛ منظمة العمل الدولية؛ وزارة التجارة الخارجية في إكوادور؛ مويدا (Moeda)، البرازيل؛ منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ سيللا تكنولوجيز (Sela Technologies)، نيجيريا؛ مختبر أهداف التنمية المستدامة، مكتب الأمم المتحدة في جنيف.

٥٥ - وقالت إحدى الخبرات إن وكالات ترويج الاستثمار في العديد من البلدان مسؤولة عن تشجيع الاستثمار وتغيير القوانين. وفي إكوادور، على سبيل المثال، نُفذ قانون جديد يركز على تقديم حوافز للقطاعات ذات الأولوية. وشملت التدابير السياسية إعفاءات ضريبية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في القطاعات الصحيحة، وحددت الاستثمارات والمناطق الاقتصادية الخاصة التي يمكن استخدامها لجذب الاستثمار إلى القطاعات المستهدفة. ويتم تشجيع المستثمرين وتمكينهم ليتسنى لهم المساهمة في المجتمعات المحلية عن طريق إيجاد وظائف جديدة مثلاً. وقد زاد الاستثمار الأجنبي المباشر نتيجة لهذا النهج الجديد. واقترحت إمكانية تقديم الأونكتاد المساعدة في دعم استثمارات القطاع الخاص من خلال تبادل أفضل الممارسات في مجال الاستثمار المؤثر من جميع أنحاء العالم.

٥٦ - وعرض خبير آخر استنتاجات تتعلق بالمسؤولية الاجتماعية للشركات. حيث تنظر الشركات بشكل متزايد في الذهاب إلى ما هو أبعد من مسؤوليتها الاجتماعية والسعي إلى تحقيق المشاركة الاجتماعية، مع وجود طلب من المستثمرين وكذلك من محبي الخير والأفراد من أصحاب الأرصدة المالية الضخمة المهتمين باستخدام نموذج الاستثمار المؤثر. وبالإضافة إلى زيادة الإيرادات، يمكن للاستثمار المؤثر أن يؤدي إلى الابتكار من أجل تطوير حلول جديدة، وإلى المساءلة (محاسبة المنظمات على النتائج الاجتماعية والبيئية)، وإلى الاستدامة (من خلال الاستثمار في المنظمات التي تستخدم نموذج أعمال قابلاً للاستمرار). ولا تزال السوق المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات في مجال الاستثمار المؤثر صغيرة، حيث يتركز العديد من الشركات في الخدمات المالية والتمويل البالغ الصغر. ومع ذلك، فإن هذه السوق لا تزال تنمو

في البلدان المتقدمة والنامية على السواء وأصبحت تكتسب المزيد من الأهمية. ومع ذلك، وعلى الرغم من هذا النمو الواعد، لا يزال الاستثمار المؤثر مركزاً في القطاعات التقليدية، تاركاً القطاعات ذات الأثر الأكبر والمخاطر الأعلى، مثل المياه والصحة والتعليم، في حالة احتياج. ويمكن للاستثمار المؤثر أن يكون وسيلة لدفع الصناعة قُدماً عن طريق توجيه الاستثمار إلى حيث تشتد الحاجة إليه، وابتكار حلول جديدة وأكثر كفاءة، وتعزيز البيانات، واستحداث تدابير سياساتية داعمة.

٥٧- وذكرت إحدى الخبرات أن مؤسستها تتخذ تدابير لحل بعض المسائل سألقة الذكر. وفي بعض البلدان، يمكن لمعدلات الفائدة على القروض المؤسسية المقدمة للأعمال التجارية التي تديرها نساء أن تصل إلى ١٠٠ في المائة. ويمكن لتكنولوجيا سلسلة السجلات المغلقة أن توفر إطاراً للنساء وللأعمال التجارية الصغيرة الأخرى لجمع الأموال على الصعيد الشعبي وبتكلفة أقل بكثير. وبالمثل، يمكن استخدام العملات المشفرة للمساعدة على تمويل المشاريع الناشئة. فقد بدأت التكنولوجيات الحديثة في إتاحة فرص جديدة لتمويل المشاريع. ولكنها قد تشكل تحديات أيضاً أمام التنظيم والسياسات. وبالتالي، يتعين على صناعات السياسات العمل على حماية المستثمرين والأعمال التجارية، ولكن عليهم تجنب الإفراط في التنظيم في هذه الصناعة الجديدة.

٥٨- وذكر خبير آخر أنه سيتعين إيجاد حلول لمواجهة التحديات القائمة أمام التنمية المستدامة من خارج الصندوق، وأنه يلزم اتباع نهج شامل لعدة منظمات. فهناك فصل بين مشاريع التنمية المستدامة والأوساط المعنية بالاستثمار المؤثر. ويسعى مختبر أهداف التنمية المستدامة إلى سد الفجوة بين التمويل والتنمية الدولية عن طريق جمع العناصر الفاعلة من الأوساط المعنية بالتمويل والتنمية من أجل تبادل الخبرات وتشجيع التعاون. ويعمل هذا الفريق معاً ليكون الاستثمار ممكناً على النطاق السليم وفي المجالات عالية المخاطر والأثر. ويعمل المختبر على تهيئة مسار لإتاحة المشاريع للمستثمرين المؤثرين، مثلاً عن طريق بذل العناية الواجبة أو تجميع فرص الاستثمار الصغيرة.

٥٩- وقالت إحدى الخبرات إن منظماتها تعمل مع المستثمرين المؤثرين على تحقيق الهدف ٨ من أهداف التنمية المستدامة، الأمر الذي يتطلب وحده تمويلاً قدره ٧ مليارات دولار سنوياً. ومن المهم ضمان جودة العمل. وتعمل المنظمة حالياً على إدارة المخاطر المتعلقة بجودة العمل باستخدام أموال الاستثمار المؤثر، مثلاً بإدارة مخاطر عمل الأطفال والصحة والسلامة ودعم الأعمال التجارية في البلدان النامية لتواجه تعاطي العمال للكحوليات. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن للمنظمة أن تؤدي دور جامع الشركاء المختلفين من مجالي الاستثمار والإنجاز فيما يتعلق بالعمل اللائق. وبالمثل، فإن بإمكانهم توفير القياسات والمعايير للمستثمرين المؤثرين بشأن العمل اللائق، استناداً إلى العمل الذي بدأه بالفعل مع الأوساط المعنية بالاستثمار المؤثر. واستشهدت الخبيرة بورقة تقنية تقدم المزيد من التفاصيل^(٤).

٦٠- وفيما يتعلق بالكيفية التي يمكن بها للقطاع الخاص تقديم حلول لبعض التحديات التي شرحتها المتحدثون السابقون، قال خبير آخر إنه تلبية للحاجة إلى استثمارات كبيرة في نيجيريا،

(٤) P Elmer, M Marino, P Richter and E Zhang, 2018, *Innovative finance: Putting your money to (decent) work*, Paper No. 75 (International Labour Office, Geneva).

فقد نظر في كيفية وصول التمويل إلى الأماكن والأشخاص الأكثر احتياجاً إليه. فعن طريق التكنولوجيات الجديدة ومن خلال شركته، يمكن للمجتمعات المحلية أن تشارك في قياس الأثر. ويمكن تدفق المعلومات ورأس المال بحرية عبر البلدان، وبإمكان تكنولوجيات مختلفة أن توفر الأداة لتحقيق ذلك. فعلى سبيل المثال، شرح الخبير كيفية استخدام التكنولوجيات الخاصة بشركته لتوفير الهياكل والمنصات ليتعاون الشركاء وليتدفق رأس المال على المستوى المحلي. ويمكن الآن تطوير مقاييس وعمليات جديدة، لتحقيق أثر اجتماعي أو بيئي مثلاً، والتي يمكن كسبها وإنفاقها على سلع اجتماعية أو بيئية أخرى.

٦١- وقال أحد الخبراء إن هذه لحظة محورية في النقاش المتعلق بالاستثمار المؤثر. فعلى الصعيد العالمي، يوجد نقص في السيولة والنقد، كما يوجد انتقال لثروة قدرها ٦٨ تريليون دولار من جيل طفرة الإنجاب إلى جيل الألفية؛ ويمكن لذلك أن يسد فجوة التمويل الخاصة بأهداف التنمية المستدامة. وفيما اهتم جيل طفرة الإنجاب غالباً بعوائد الاستثمار، فإن جيل الألفية يقيّم الأثر الاجتماعي لاستثماراته، رغم المخاطر المتزايدة. وهناك إمكانية لقيام مستهلكي التجزئة بسد فجوة التمويل. ومن منظور الاتحاد الأوروبي، فإن هناك ما يبرر الابتعاد عن النهج المعني بالبيئة والمجتمع والحوكمة إلى نهج يتسم بتأكيد متزايد على أهداف التنمية المستدامة. وقد أنشأ الاتحاد الأوروبي صندوقاً للاستثمار المستدام ووضع شروطاً لمشاريع التنمية المستدامة. ونصح الخبير بعدم وضع شروط بالغة الصعوبة، وهو ما يمكن أن يحد من مشاركة المجموعات الصناعية الكبرى. ويمكن لتكنولوجيات الخدمات المالية أن توفر سبيلاً للوصول للاستثمار المؤثر إلى المشاريع مباشرة.

٨- تحقيق التوازن بين المخاطر والفرص: مستقبل سياسات ريادة الأعمال

٦٢- ناقش فريق للخبراء الصلات بين سياسات ريادة الأعمال الشاملة والسياسات الاجتماعية. فضعف شبكات الأمان الاجتماعي أو غيابها في كثير من الأحيان بالنسبة لبعض العمال يميل إلى إحداث تفاقم لانعدام الأمن وانعدام المساواة على المستوى الاقتصادي. وفيما تتسم السياسات التي توجد الفرص للجميع بالأهمية، فإن السياسات التي تحد من المخاطر مهمة أيضاً.

٦٣- وتشكل الفريق من ممثلين عن الكيانات التالية: إدارة الصناعة وتنمية ريادة الأعمال في سيشيل؛ مؤسسة إمريتيك - الأرجنتين، الأرجنتين؛ إمريتيك أوروغواي، أوروغواي؛ معهد الدراسات العليا الدولية والإثنائية، سويسرا؛ لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي، النمسا؛ جامعة فريبورغ، سويسرا؛ جامعة ساليرنو والمجلس الدولي للأعمال التجارية الصغيرة، إيطاليا.

٦٤- وفي سيشيل، على سبيل المثال، تعمل الحكومة في سياق استراتيجية للتنمية المستدامة تقوم على الزراعة ومصائد الأسماك والخدمات المالية والسياحة. ويستند التحول إلى التنمية المستدامة إلى تطوير الاقتصاد الأزرق في البلد وبيئته الخاصة بريادة الأعمال.

٦٥- وفي أوروغواي، تتطلب صناعة النسيج والصناعة التحويلية ابتكارات شاملة من أجل ضمان عدم نسيان الفئات المهمشة. وعلى سبيل المثال، يتفاعل برنامج إمريتيك أوروغواي مع جمهوره بما يمكنه من تقديم التعليقات وتصميم المساعدة. ويعتبر إمريتيك مستفيديه النهائيين عملاء للتغيير، وقد صمم برامج جديدة لرائدات الأعمال وللحجاء.

٦٦- ومن أجل ضمان إدماج الفئات المحرومة، تستهدف إحدى المنظمات الدولية تبسيط وترشيد القواعد والأنظمة الخاصة بالشركات مع إنشاء كيان قانوني جديد للشركات البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة. وتعمل معظم هذه الشركات في سياق الاقتصاد غير الرسمي، مما يترك آثاراً كبيرة على الأمن الاجتماعي والصحي وعلى جمع الضرائب. وسيفصل الكيان المقترح ملكية الأعمال التجارية عن المالك ويمنح الأعمال التجارية الصغيرة الشخصية القانونية. ويحظى العمل التجاري الذي يعتبر كياناً قانونياً بفرصة أكبر في الحصول على الائتمان والدخول إلى سلاسل القيمة وتعيين موظفين من خارج دائرة الأسرة والأصدقاء. وسيستهدف قانون نموذجي جديد رواد الأعمال من الأفراد العاملين في الاقتصاد غير الرسمي أو الأعمال التجارية غير الرسمية ذات الطموح الأكبر أو رواد الأعمال من الشباب والنساء من أنحاء العالم.

٦٧- وفي الأرجنتين، اعتمد برنامج إمبرتيك نهجاً مستداماً وشاملاً إزاء ريادة الأعمال من خلال مشروع جديد بعنوان "مجتمعات محلية ذات قيمة". وحتى الأشخاص في الأوضاع الصعبة حريصون على التحرك لتحسين حياتهم، وبإمكان صناع السياسات تقديم الدعم لمساعدتهم على ذلك. كما أن النظم التعليمية في البلدان النامية والناشئة تعد الناس ليصبحوا موظفين لا رواد أعمال. ويرى الخبير أن دعم ريادة الأعمال يتعين إدراجه في سن مبكرة.

٦٨- وفي جورجيا وأرمينيا، أظهرت أبحاث أجريت عن فئات العاملين لحسابهم الخاص والشركات البالغة الصغر والصغيرة أن الأعمال التجارية البالغة الصغر في القطاع غير الرسمي قلماً تنمو أو تصبح نظامية. ويعد مفهوم البقاء مناسباً أكثر للإشارة إلى العناصر الفاعلة الاقتصادية التي تخاطر على مستوى وجودي، مقارنة برواد الأعمال الذين يخاطرون بتكاليف ثابتة. وهناك حاجة إلى تحسين المصطلحات والبيانات الإحصائية بشأن بيئة ريادة الأعمال وإلى تعزيز الروابط بين السياسة الاجتماعية والسياسة المعنية بريادة الأعمال. وبالإضافة إلى ذلك، فإن من الضروري للمؤسسات، والمنظمات الدولية، والحاضنات، والمجتمعات المحلية أن تعمل معاً.

٦٩- وفي أوغندا، أظهر بحث عن استبعاد العناصر الفاعلة الاقتصادية من العاملين لحسابهم الخاص الساعين إلى البقاء أن العمل الحر ليس محايداً جنسانياً. فالعمل الحر غير الرسمي ينتشر بوجه عام في صفوف النساء أكثر من الرجال. وفي بعض البلدان النامية، يعتبر أداء الأعمال التجارية الصغيرة التي يملكها الرجال أفضل من تلك التي تملكها النساء. ويمكن أن يُعزى ذلك إلى التمييز القانوني من خلال قوانين الأسرة والقواعد الاجتماعية وتوزيع ملكية الأصول والالتحاق بالمدرسة بعد المرحلة الابتدائية. وتقبل النساء إلى تخصيص المزيد من الموارد لرعاية الطفل والتعليم الابتدائي، مما يعني وجود أموال أقل للاستثمار في أعمالهن التجارية. وفي هذا السياق، فإن توفير إمكانية الاستفادة من حساب ادخار، ووضع سياسات اجتماعية تؤكد على رعاية الطفل، يمكن اعتبارهما حلاً مناسباً. وهناك فرص تربط النساء في المجتمعات المحلية الريفية بالنساء في المراكز الحضرية، كتلك التي يوفرها برنامج للمساعدة التقنية في كينيا مع نساء المساي في المناطق الريفية. وقال أحد الخبراء إن المنتدى العالمي للحد من مخاطر الكوارث يتيح فرصة لإصلاح نظام حقوق الملكية وتحقيق قدر أكبر من الإنصاف تجاه النساء المتضررات من الكوارث الطبيعية.

٩- الجلسة العامة الختامية

٧٠- ولإيجاز ما سبق، قال الرئيس إن الخبراء الذين شاركوا في الدورة - صناعات السياسات وأصحاب الأعمال وقادة الفكر ورواد الأعمال - يتشاركون التزاماً قوياً بالمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفيما يلي النقاط الرئيسية التي أسفرت عنها مناقشتهم:

(أ) ينبغي تحقيق زيادة كبيرة في معدل التنفيذ بجميع المجالات إذا أُريد لأهداف التنمية المستدامة أن تتحقق بحلول عام ٢٠٣٠. وبما أن صناعات السياسات لا يمكنهم إنجاز ذلك بمفردهم، فإنهم سيعتمدون على مساهمة الشركات والمجتمعات المحلية المستدامة؛

(ب) توفر قيادة الأعمال الشاملة العديد من الفرص للفئات المهمشة، كما تسهم في الإدماج الاجتماعي من خلال إعطاء جميع الأشخاص فرصة متساوية لتشغيل أعمال تجارية؛

(ج) سلم الخبراء بأهمية البرامج والسياسات التي تستهدف وتدعم رائدات الأعمال وبأهمية الإقرار بما يمكن أن تحققة النساء من نتائج ممتازة عندما يحصلن على الدعم اللازم؛

(د) هناك حاجة إلى بيئات داعمة وفعالة لريادة الأعمال، ويمكن تهيئتها عن طريق كسر العزلة وتعزيز التعاون والتنسيق على مستويات الإدارة كافة. ويتعين تشجيع التعاون بين القطاع العام والمنظمات غير الحكومية والجمعيات المعنية بالمرأة والشباب، فضلاً عن التعاون بين أصحاب المصلحة في المجالين الإنساني والإنمائي من أجل بناء مجتمعات قادرة على التكيف ودعم استراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث؛

(هـ) شكل الشباب، الممثلون بشكل جيد في الدورة، مصدر إلهام لجميع المشاركين في تناول قضايا الاستدامة؛

(و) هناك رغبة في أعمال تجارية هادفة، واستثمارات مؤثرة، وفي قيام القطاع الخاص بإحداث فرق في التنمية المستدامة. ويتعين أن يعمل جميع أصحاب المصلحة معاً من أجل وضع الأطر الصحيحة، وتهيئة الظروف السليمة، وربط المستثمرين بالفرص من أجل قيادة التغيير؛

(ز) رغم أن مجموعة من المبادرات السياساتية الوطنية والشاملة لعدة بلدان التي عرضت في الدورة كانت مؤشراً على تنوع العمل الجاري في هذا المجال، كان هناك نقص في أدوات التقييم المقارن. وبالتالي، يتعين على المنظمات الدولية أن تجري المزيد من البحوث من أجل قياس ما تسفر عنه سياسات وممارسات تشجيع ريادة الأعمال من نتائج وآثار على التنمية المستدامة والشاملة؛

(ح) ونتيجة للدورة، يوصي اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بأن يقدم الأونكتاد المساهمات التالية:

'١' مواصلة العمل على تعميم وتعزيز أفضل الممارسات في مجالات الاستثمار والابتكار وريادة الأعمال؛

'٢' المساعدة على تيسير الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي وقطاع الاستثمار من أجل فهم وقياس الأثر ومن أجل ربط المستثمرين بالفرص؛

'٣' إعادة النظر في إطار سياسات ريادة الأعمال ليكون متسقاً تماماً مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ولإدراج الدروس المستفادة من تنفيذ الإطار منذ إنطلاقه في عام ٢٠١٢.

ثانياً- المسائل التنظيمية

ألف- انتخاب أعضاء المكتب

٧١- انتخب اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن الاستثمار والابتكار وريادة الأعمال من أجل بناء القدرات الإنتاجية والتنمية المستدامة، في جلسته العامة الافتتاحية المعقودة في ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١٩، السيدة إبتسام ر. حسن (مصر) رئيسة له والسيدة غايثري موروغايان بيلاي (سيشيل) نائبة للرئيسة - مقرر.

باء- إقرار جدول الأعمال

٧٢- أقر اجتماع الخبراء المتعدد السنوات في جلسته العامة الافتتاحية أيضاً جدول الأعمال المؤقت للدورة (TD/B/C.II/MEM.4/19). ومن ثم كان جدول الأعمال على النحو التالي:

- ١- انتخاب أعضاء المكتب؛
- ٢- إقرار جدول الأعمال؛
- ٣- ممارسات الأعمال المسؤولة والمستدامة والمسؤولية الاجتماعية للشركات وتطوير المشروعات؛
- ٤- اعتماد تقرير الاجتماع.

جيم- نتائج الدورة

٧٣- اتفق اجتماع الخبراء المتعدد السنوات في جلسته العامة الختامية المعقودة في ١٩ حزيران/يونيه ٢٠١٩ على إعداد موجز الرئيس بعد اختتام الدورة.

دال- تقرير الاجتماع

٧٤- اتفق اجتماع الخبراء المتعدد السنوات، في جلسته العامة الختامية أيضاً، على الإذن لنائبة الرئيس - المقررة بوضع التقرير في صيغته النهائية بعد اختتام الدورة.

الحضور*

- ١- حضر الدورة ممثلون عن الدول التالية الأعضاء في المؤتمر:
- | | |
|--------------------------|------------------------------------|
| السلفادور | الاتحاد الروسي |
| السودان | إسبانيا |
| سويسرا | إكوادور |
| سيشيل | أوروغواي |
| العراق | أوغندا |
| عمان | أوكرانيا |
| غواتيمالا | إيران (جمهورية - الإسلامية) |
| غيانا | إيطاليا |
| الفلبين | البرازيل |
| كوت ديفوار | بنغلاديش |
| الكونغو | بنما |
| الكويت | بوركينافاسو |
| مصر | بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات) |
| المغرب | الجزائر |
| المملكة العربية السعودية | جيبوتي |
| موريتانيا | دولة فلسطين |
| نيجيريا | ساموا |
| | سري لانكا |
- ٢- وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلة في الدورة:
- مجموعة دول أفريقيا والكاربي والمحيط الهادئ
أمانة الكومنولث
المنظمة الدولية للفرانكفونية
منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
منظمة التعاون الإسلامي
مركز الجنوب
- ٣- وكانت أجهزة وهيئات وبرامج الأمم المتحدة التالية ممثلة في الدورة:
- برنامج الأمم المتحدة للبيئة
مكتب الأمم المتحدة في فيينا

* تتضمن قائمة الحضور هذه المشاركين المسجلين. وللإطلاع على قائمة المشاركين، انظر TD/B/C.II/MEM.4/INF.7.

٤- وكانت الوكالات المتخصصة والمنظمات المعنية التالية ممثلة في الدورة:

منظمة العمل الدولية

مجموعة البنك الدولي

منظمة التجارة العالمية

٥- وكانت المنظمات غير الحكومية التالية ممثلة في الدورة:

الفئة العامة

الجمعية الدولية لوحدة وثقة المستهلكين

غرفة التجارة الدولية

الشبكة الدولية لتوحيد شهادات التعليم العالي